الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــوع:

اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها على التجارة الخارجية

دراسة حالة: الجزائـــــــــــــر

الفترة: من 2010 إلى 2022

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتيـن:

- لهلالـــي آسيـــة
- خليفـــة عبلـــة

الأستاذة المشرفـــة:

– شنـــاقر وردة

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
– هاني نوال	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	بسكرة
– شناقر وردة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا	بسكرة
– جعفر صليحة	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023–2024

شكر و عرفـان

قـال رسول الله صلى الله عليه و سلم" :من لم يشكر الناس لم يشكر الله "صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفتني بإشرافها على مذكرة بحثي الأستاذة " شناقر وردة" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفـائها حقها ، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

ملخص الدراسة :

لقد قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والتي قامت الجزائر بإمضائها كغيرها من الدول المتوسطية ، بهدف زيادة تنافسية منتجاتها وتوجهها إلى اقتصاد السوق، وقمنا بتحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وقد أسفرت النتائج إلى أن حجم المبادلات التجارية عرف تطورا وزيادة في حجم الواردات من دول الاتحاد الأوروبي من خلال تحليلنا للميزان التجاري الجزائري في الفترة من 2010 إلى 2022، كما توصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات وبالتالي وجوب إعادة النظر في بنود اتفاق الشراكة غير المتكافئة.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، الشراكة الأوروجزائرية ، الميزان التجاري .

In this study, we highlighted the Uruguay Partnership Agreement, which Algeria has completed as well as other Mediterranean countries. With a view to increasing the competitiveness of their products and their orientation towards a market economy, we have analyzed the evolution of trade between Algeria and the European Union. The results have shown that the volume of trade has evolved and increased imports from European Union countries through our analysis of Algeria's trade balance from 2010 to 2022.

Keywords: **Foreign Trade**, **PauroAlgeria Partnership**, **Balance of Trade**

العنـــــــــــوان	الصفحة
الشكر	
ملخص الدراسة	II
فهرس المحتويات	II -II
قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية	II
المقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية واتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	20-9
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	10
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها	10
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	10
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	10
الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني: الميزان التجاري	11
الفرع الأول :مفهوم الميزان التجاري	11
الفرع الثاني : أهمية الميزان التجاري	12
المبحث الثاني : انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية	12
المطلب الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية	12
الفرع الأول : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	12
الفرع الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية	13
المطلب الثاني : آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد	14
الفرع الأول: الآثار السلبية	14
الفرع الثاني : الآثار الايجابية	15
المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأوروجزائرية	15
المطلب الأول: نشأة الشراكة الأوروجزائرية	15
الفرع الأول: مسار مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية	15
الفرع الثاني: المصادقة على اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية	16
المطلب الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	16
المبحث الرابع : دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية	18
المطلب الأول : دوافع الشراكة الأوروجزائرية	18
الفرع الأول: دوافع الطرف الأوروبي	18
الفرع الثاني: دوافع الطرف الجزائري	19
المطلب الثاني : عراقيل الشراكة الأوروجزائرية	19

خلاصة	20
الفصل الثاني: جوانب الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها	22
المبحث الأول: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	22
المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبرنامج ميدا	22
الفرع الأول: منطقة التبادل الحر	23
الفرع الثاني: برنامج ميدا	23
المطلب الثاني: التعاون المالي الأوروجزائري	25
الفرع الأول: التعاون المالي للفترة 1995-2006	25
الفرع الثاني: التعاون المالي للفترة 2007-2013	27
الفرع الثالث: التعاون المالي للفترة 2014-2020	28
المبحث الثاني: الإجراءات المرافقة التي باشرتها الجزائر لإنجاح الشراكة	28
المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة	28
الفرع الأول: تأهيل المؤسسات	29
الفرع الثاني: تأهيل المحيط	29
الفرع الثالث: تأهيل التكوين	30
المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة	30
المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري	31
المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري	32
المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري	32
المبحث الرابع: آثار الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية من 2010 إلى 2022	33
المطلب الأول: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الواردات الجزائرية من 2010 إلى 2022	33
المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الصادرات الجزائرية من 2010 إلى 2022	37
المطلب الثالث: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري من 2010 إلى 2022	42
خلاصة	45
الخاتمة	47
قائمة المراجع	51

قائمة الجـــداول	الصفحة
الجدول رقم01: الاعتمادات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا	25
الجدول رقم02: مجالات التعاون الممولة من قبل مخصصات مالية لبرنامج ميدا 1 للفترة 1996-1999	26
الجدول رقم03: مجالات التعاون المالي والمشاريع المدرجة في إطار برنامج ميدا2 للفترة 2000-2006	26
الجدول رقم 04: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	34
الجدول رقم 05: الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية	35
الجدول رقم 06: هيكل الصادرات خلال الفترة 2010 إلى 2022	37
الجدول رقم 07: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018	40
الجدول رقم 08: الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية	41
الجدول رقم 09: حجم تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2022	43
قائمة الأشكـــال والرســوم البيـــانية	
الشكل رقم 01: مخطط بياني للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	34
الشكل رقم 02 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	36
الشكل رقم 03: مخطط بياني للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	38
الشكل رقم 04 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	42
الشكل رقم 05: مخطط بياني لتطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	43

المقدمة

المقـــــــــــــــدمـــــــة :

في بداية التسعينات سعى الاتحاد الأوروبي لتكوين تجمع اقتصادي إقليمي دولي وهذا ما دفع الدول المتوسطية النامية للدخول في هذا الفضاء الاقتصادي الجديد ألا وهو الشراكة الأورومتوسطية وعقدها لمؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط فإنشاء هذه المنطقة سيكون له تأثير على مستوى ميزان المدفوعات للدول المتوسطية وكذا رصيد الميزان التجاري وقد كانت الجزائر من بين الدول التي تسعى لإبرام اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وقد تمت المصادقة عليها في 2001/12/19 ببروكسل وخولها حيز التطبيق في سبتمبر 2005 فقد كانت الجزائر تسعى للاستفادة من المزايا المترتبة من هذه الشراكة خصوصا على التجارة الخارجية بالرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين

الإشكالية: إلى أي مدى كان تأثير اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية وعلى الاقتصاد الجزائري؟

من خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما هي دوافع إبرام هذه الاتفاقية ؟
- هل ساهمت هذه الاتفاقية في النهوض بالاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي التغيرات التي طرأت على المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟

فرضيات الدراسة: - النهوض بالاقتصاد الجزائري إلى مستوى أحسن

- عدم التوازن بين طرفي الاتفاق يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري
- زيادة في طبيعة المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيارنا هذا الموضوع منها :

- التكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية
- تقييم الاتفاقية بعد مرور سنوات من إبرامها ومدى فعاليتها وما تأثيرها على الاقتصاد الجزائري
- الرغبة الشخصية في معرفة تأثير الاتفاقية والعلاقات الاقتصادية ككل مع الاتحاد الأوروبي على الصادرات والواردات

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على:

المنهج التاريخي: حيث استخدم في نشأة الشراكة

المنهج الوصفي: واستخدم في وصف بعض المفاهيم كالتجارة الخارجية والشراكة

المنهج التحليلي: واستخدم في تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية

حدود الدراسة: تتمثل في :

البعد المكاني: يشمل الجزائر والاتحاد الأوروبي

البعد الزماني: ويتمثل في المدة الزمنية التي حددت للدراسة من 2010 الى 2022

أهداف الدراسة:

- إبراز أهم الدوافع والعراقيل التي واجهت هذه الشراكة
- إبراز آثار الاتفاق على الاقتصاد الجزائري وعلى الميزان التجاري خصوصا

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومدى تأثرها باتفاقية الشراكة، تحليل أثر هذه الاتفاقية على الميزان التجاري وعلى صادرات وواردات الجزائر من والى الاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

احتل موضوع الشراكة الأوروجزائرية نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات تم فيها محاولة الإجابة على إشكاليات مختلف حسب وجهات نظرهم، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة يمكن عرض أهمها كالتالي:

1- دراسة (منصري، 2015/2014)

أطروحة دكتوراه وقد تناول الإشكالية التالية: كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية؟ وقد تناولت العلاقات العربية البينية وأهم عوامل نجاح الشراكة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي وأهم الفروق بينهم.

2- دراسة (دحمان، 2011/2010)

مذكرة ماجستير وقد تناولت الإشكالية التالية: ما هي آثار انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري؟ والتي درست العلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية ومجالات الشراكة بينها، كما تناولت التوجهات الاقتصادية الجزائرية وأهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

- الفصل الأول بعنوان" **الإطار النظري للتجارة الخارجية واتفاقية الشراكة الأوروجزائرية"**وهو فصل مفاهيمي قسم إلى أربع مباحث في كل مبحث مطلبين .
- الفصل الثاني بعنوان"**جوانب وانعكاسات الشراكة الأوروجزائرية "**تناولنا فيه جوانب الشراكة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري وعلى الميزان التجاري وقسم إلى أربع مباحث في كل مبحث مطلبين .

الفصل الأول

تمهيد:

كانت الدول المتقدمة دائما في حاجة للدول المتخلفة على الرغم من قوتها ومكانتها الدولية، والاقتصادية، فقد عرف الاقتصاد الدولي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات التي عادت بالفائدة على الجانبين المتقدم والمتخلف على حد سواء، وذلك من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي بالنسبة للدول المتخلفة، واستغلال الموارد الطبيعية والكنوز الاستخراجية بالنسبة للدول المتقدمة، وهذا ما قمنا بدراسته في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث متمثلة فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على التجارة الخارجية

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الرابع: دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

إن المبادلات الاقتصادية الدولية تساهم وبشكل فعّال في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية فقد أصبحت التجارة الخارجية من بين أهم الجوانب التي يقاس بها تقدم أو تأخر دولة ما ولذلك ارتأينا التطرق لها في هذا المبحث من خلال المطلبين ماهية التجارة الخارجية بالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

الدول المتقدمة والدول المتخلفة مكملان لبعضهما فالدول المتقدمة تعاني من ندرة الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول المتخلفة، كما أن الأخيرة تفتقد التكنولوجيا، وتباين الإنتاج وتكاليفه بين هذه الدول أدى إلى ظهور التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعرّف التجارة الخارجية بأنها «عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي» (مطر و وآخرون، 2001، صفحة ص13).

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها «أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول» (المشهداني، 2017، صفحة ص11).

كما تعرف بأنها «فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال» (السبتي و علوي، 2019، صفحة ص99).

كما عرفت بأنها " عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة " (عابي، 2019/2018، صفحة ص03) ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية بأنها المبادلات التجارية للسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بين مختلف الدول .

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية كالتالي:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية. (مطر و وآخرون، 2001، صفحة ص17)
- تباين الإنتاج الزراعي والصناعي والاستخراجي بين دول العالم ولا سيما دول الشمال التي تشكل مركز العولمة أو العالمية وبين الدول النامية.
- تباين تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي والاستخراجي من دولة إلى أخرى.

- تباين نوع وحجم وجودة التكنولوجيا والتقنية والمعلوماتية بين دول العالم.
- المشكلة التي واجهت ولا تزال تواجه الدول الصناعية هو كيفية تصريف فائض الإنتاج. (المشهداني، 2017، صفحة ص14)

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

يلعب التبادل التجاري دورا هاما في تسويق فائض إنتاج الدول من السلع والخدمات وبالتالي فتح أسواق جديدة أمام هذا الفائض وبالتالي فالتجارة الخارجية أصبحت من أولويات واستراتيجيات أي دولة لتلبية حاجياتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما جعلنا نتطرق إلى أهمية التجارة الخارجية.

"للتجارة الخارجية أهمية بالغة فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث مزاياها الطبيعية والمكتسبة ولو أن كل دولة حاولت أن تكتفي ذاتيا واقتصرت في إشباع حاجاتها على ما تجود به أراضيها وأجواءها فحسب لمضى فيض من الحاجات دون إشباع". (مطر و وآخرون، 2001، صفحة ص13)

-وعلى جانب الإنتاج يترتب على التجارة الخارجية سيادة التخصص وتقسيم العمل دوليا وفقا لظروف كل دولة وإمكاناتها مما يترتب على ذلك من تحقيق تخصيص أمثل للموارد، وبالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة، ومن ثم زيادة مستوى الناتج الكلي بما يدعم عمليات النمو والتقدم بالمجتمع وبالتالي زيادة مستوى الناتج العالمي وارتفاع معدلات النمو المحققة به.

-"وعلى جانب الاستهلاك يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة سبب زيادة مستوى الاستهلاك نظرا لأنه وفي ظل جديد التجارة يمكن للأفراد الحصول على عديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية، كما أنه يترتب على التجارة الخارجية زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي، ويسهم هذا في انخفاض مستوى الأسعار فضلا عن التحسن في نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع وهذه كلها تزيد من رفاهية الأفراد لمستهلكين". (عبد الوهاب و الفيل، صفحة ص27)

-"تعد التجارة الخارجية مصدر أساسي في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة لامتلاكها السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار كما أن تلك السيولة تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء". (السبتي و علوي، 2019، صفحة ص99)

المطلب الثاني: الميزان التجاري

إن من أهم المؤشرات التي توفر معطيات ومعلومات عن طبيعة اقتصاديات الدول وتجارتها الخارجية وتركيبتها السلعية للصادرات والواردات الميزان التجاري

الفرع الأول :مفهوم الميزان التجاري

"يمثل الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا بين دولة ما ودولة أخرى ، فإننا نقول بأن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادرات من سلع وخدمات

عن حجم الواردات من سلع وخدمات عن حجم الصادرات من سلع وخدمات" . (جبارة و لعلالي، 2022، صفحة ص314)

الفرع الثاني : أهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات لأنه يبين هيكل النشاط الإنتاجي في الدولة، ويبين مدى نجاح أو فشل السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة ويمكن إيجاز أهميته في:

- "يعطي الميزان التجاري معلومات كافية حول مدى درجة الارتباط في الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم الخارجي .
- يساعد راسمي السياسات الاقتصادية والاقتصاد العالمي على إدارة شؤون البلاد كما يسمح بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد خصوصا على المدى القصير
- يساعد الميزان التجاري على قياس تنافسية البلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي للصادرات مثلا على أن الصناعة كفأه جدا وان الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة في المقابل فان الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري بسبب الضعف التنافسي للصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد.

ويمارس الرصيد الايجابي للميزان التجاري دوره الفاعل في الاقتصاد وزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للصادرات بل وزيادة معدلات التشغيل ومن ثم زيادة المقدرة الإنفاقية التي تحرك الاقتصاد." (عبد الحسين محمد النجار، 2023، صفحة ص32)

المبحث الثاني : انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية

تعد الشراكة إحدى الوسائل التي تعمل على تطوير وتوسيع مجال ونشاط التجارة الخارجية ، حيث أن لدول البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة في تنشيطها خصوصا من الناحية الإستراتيجية ذات البعد الحضاري وهذا ما تجسد في صورة ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية .

المطلب الأول : ماهية الشراكة الأورومتوسطية

كان اهتمام أوروبا بدول البحر الأبيض المتوسط قائم منذ القدم لما تكتسبه هذه الدول من مكانة وقوة إستراتيجية مهمة مكنتها من لفت أنظار دول العالم إليها ما أدى إلى استعمارها ومحاولة استنزاف ثرواتها من الناحية السياسية أما من الناحية الاقتصادية فقد ذهبت العلاقة بين أوروبا ودول المتوسط إلى تكوين شراكة سميت بالشراكة الأورومتوسطية.

الفرع الأول : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي27 و 28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر واثني عشر دولة متوسطية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، وقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المشاركة في

وضع الأسس العملية لبناء إطار متعدد الأطراف للحوار والتعاون والتضامن الدوليين ويقوم على روح المشاركة وتحقيق التنمية مع مراعاة خصائص كل من المشاركين (دودين و كافي، 2019، صفحة ص250) .

من هذا المنطلق يمكننا القول أن الشراكة الأورومتوسطية عبارة عن اتفاق بين أكثر من دولتين تنتميان لمنطقة المتوسط يكون على شكل عقد مبرم يقوم على عدة مبادئ منها : التعاون ، التقارب والتكامل .

"ويمكن تعريف الشراكة الأورومتوسطية على أنها ذلك الإطار القانوني السياسي الذي يجمع تحته أكثر من دولة تتفق بموجبه على تحقيق مستويات عالية من التنسيق والتعاون المشترك بينها في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والأمن ، تلتزم من خلالها باحترام متساوي في أداء واجباتها ونيل حقوقها منها" . (بوضياف و نوري، صفحة ص171)

الفرع الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية

للشراكة الأورومتوسطية عدة أهداف على غرار باقي التكتلات الاقتصادية حيث تهدف بشكل عام إلى تحقيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء لكن في الحقيقة تهدف الشراكة إلى الوصول لانجاز مصالحهم الخاصة فالاتحاد الأوروبي تقضي مصالحه إلى الحفاظ على الهيمنة وتوسيع النفوذ أما الدول المتوسطية فهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من حالة التخلف ويمكننا إيجاز الأهداف كل حسب مصالحه في النقاط التالية:

أولا: أهداف الاتحاد الأوروبي

- "تطوير عملية الاندماج الأوروبي
- أبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط
- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية لتصبح قوة اقتصادية عالمية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث دعم نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها بدعم الإصلاح الاقتصادي
- التقليل من معدلات الهجرة وما ينجر عندها من آثار سلبية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- الحاجة لفتح أسواق جديدة من دول جنوب وشرق المتوسط.
- دعم الإصلاح الاقتصادي وبعث سبل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ". (دودين و كافي، 2019، صفحة ص268)

ثانيا: أهداف الدول المتوسطية

- تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية .
- إيجاد أسواق أوروبية لتوجيه الصادرات لها ميزات تخفيض القيود الجمركية
- تشجيع المشاريع الاستثمارية والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- الوصول إلى التطور التكنولوجي والانفتاح على أوروبا
- القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للفرد .

- تطوير البنية التحتية.
- تطوير الكفاءات وتحسين مستوياتهم
- تحسين المكانة الدولية .
- الحد من الهجرة غير الشرعية.
- الاستفادة من قروض ومساعدات مالية من صندوق النقد الدولي .
- فتح أسواق مشتركة وتحسين مستوى الصادرات وتنويعها .

المطلب الثاني : آثار الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد

"مما لاشك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء ،لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع ". (عمر، 2014، صفحة ص154)

وللدول النامية النصيب الأكبر من الضرر مقارنة بالدول المتقدمة جراء اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ،حيث يمكن إيجاز آثار الشراكة فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار السلبية

- "موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية ،الأمر الذي يفرض على الشركات العربية ، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ بالتفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة ، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية ، وبالتبعية يزداد حجم البطالة .
- احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط .
- نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية
- الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف .
- سينجم عن الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلاته من أوروبا على المنتج الذي تستورد مدخلاته من بلد آخر، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط". (خروبي، 2015/2014، صفحة ص110)

الفرع الثاني : الآثار الايجابية

يعتبر توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر ، من أهم ايجابيات التعاون الأورومتوسطي ونوجز ذلك فيما يلي :

- "يؤدي توفر العملة الرخيصة والمواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وعناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة للإنتاج والتصدير .
- عودة الاستثمارات العربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية .
- إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية والفنون الإنتاجية والإدارية.
- تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي بحيث يمنح المنتج حق الإعفاء الجمركي.
- الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية والتي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20ألف دولار سنويا". (خروبي، 2015/2014، صفحة ص111)

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأوروجزائرية

مع التغيرات الكبيرة في البنية الاقتصادية للعالم كان لا بد من مجابهتها بوضع مجموعة من الإجراءات والتحولات الاقتصادية لمواكبة تطور وتوسع التجارة الخارجية ومن أهم هذه التحولات الاتجاه لإنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية وكذا الاتفاقيات الإقليمية والدولية كان أهمها الشراكة الأورومتوسطية التي جمعت بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط وكان الشريك الجزائري الأول في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي لما يمتلكه من أهمية إستراتيجية واقتصادية أفضت باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والطرف الجزائري (اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية).

وهذا ما سنتطرّق له في هذا المبحث انطلاقا من نشأة هذه الشراكة وصولا إلى محتوى وأهم بنود اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: نشأة الشراكة الأوروجزائرية

لقد مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية بعدة جولات بعد مجموعة من المفاوضات ومناقشات بمختلف المواضيع والنقاط التي تهم الطرفين في مختلف الجوانب.

الفرع الأول: مسار مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، ولكن مع نهاية الستينات قررت بعض الدول

كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى انطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك. (بهلولي، 2013، صفحة ص158)

"وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية سنة 1993 لتأكد مساندتها في مؤتمر برشلونة سنة 1995، الذي جمع أقطار الاتحاد الأوروبي (15 دولة) ودُول جنوب وشرق حوض المتوسط (12 دولة)، ولقد تمت سلسلة طويلة من المفاوضات جمعت الجزائر بالاتحاد الأوروبي في بروكسل انطلاقا من (1997/03/04)". (رقايقية، 2015، صفحة 133)

الفرع الثاني: المصادقة على اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ببروكسل في 2001/12/19 بعد 17 جولة من المفاوضات الماراطونية للتوصل إلى الاتفاق النهائي في 2002/04/22 بفلنسيا (إسبانيا)، ولقد تضمن الاتفاق الموقع 110 بندا شمل مختلف جوانب بيان برشلونة، بالإضافة إلى قضايا جديدة للتعاون في مجال العدالة والقضايا الأمنية والتعامل مع مسألة الهجرة وحرية تنقل الأشخاص بمرونة أكثر، من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرة، مع تعهد الجانب الجزائري بمكافحة الإرهاب، المخدرات، الرشوة، تبييض الأموال والهجرة غير الشرعية. (رقايقية، 2015، صفحة 135)

وكانت أهم محاور اتفاق الشراكة الملف الاقتصادي، ملف حرية انتقال السلع، الملف الزراعي وكذلك الملف المتعلق بالخدمات، التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: محتوى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

"ارتكز مضمون الاتفاقية بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات، إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى:

_تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.

_دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

_ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين." (براق و ميموني، 2007، صفحة 8، 9)

"ويعتبر هذا أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على مدى 20 سنة، وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وتمحورت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة." (منصري، 2015/2014، صفحة 43)

ولقد احتوى اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على (09) أبواب للتعاون المشترك تغطي مختلف المجالات ومؤكدة بـ 110 مادة تتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

- الحوار السياسي (المادة رقم 3و5)
- الانتقال الحر للسلع (المادة رقم 6 و29)
- تجارة الخدمات (المادة رقم 30 و37)
- التعاون الاقتصادي (المادة رقم 47 و66)
- التعاون الاجتماعي والثقافي (المادة رقم 67 و78)
- التعاون المالي (المادة رقم 79 و81)
- التعاون في ميدان العدالة (المادة رقم 82 و 91) (دحمان، 2011/2010، الصفحات 78-81)
- المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى (المادة 38 و46)
- الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (المادة 92 و110)

"من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق، قامت الجزائر بوضع لجنة دائمة مكلفة بإعداد ورصد تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وضعت هده للجنة تحت إشراف وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية. ويترأسها الأمين العام لبلدان أوروبا بوزارة الشؤون الخارجية في السياق ذاته، تم تأسيس اللجنة التقنية لمتابعة تنفيذ منطقة التبادل الحر ودلك بقرار من وزير التجارة حيث تم وضعها بتاريخ 23 أغسطس 2005 ويرأسها المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة." (والصناعة)

ويمكننا تقديم شرح موجز للأبواب التي تحتويها الاتفاقية وهذا فيما يلي:

"1- الحوار السياسي: يقام هذا الحوار السياسي والأمني بشكل منظم وهو يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والتنمية الإقليمية ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

2- ونص الاتفاق هنا على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتوجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

3- وهنا تلتزم الأطراف باحتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة لفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

4- تبادل المعلومات والخبرات والتكوين والمساعدات التقنية والإدارية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في عدة مجالات كالصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، السياحة، الاستثمار، المجال العلمي ...الخ.

5- وقد تناول فيه موضوع تحسين ظروف العمل، الهجرة غير الشرعية، ترقية دور المرأة وحماية الطفولة، تبادل التعاون الثقافي.

6- إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك بتأهيل الصناعة، وتسهيل الإصلاحات الرامية الاقتصاد الجزائري، تأهيل البنى التحتية ...الخ.

7- تسهيل تنقل الأشخاص، مراقبة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، مكافحة الجريمة بجميع أشكالها، محاربة التمييز العنصري، مكافحة الإرهاب والفساد والمخدرات." (والصناعة)

أما البابين الثامن والتاسع فقد نص على قوانين اقتصادية بالنسبة للأول وأحكام خاصة بالمؤسسات في الثاني وقد صدرت فيهما المادة رقم 38 والمادة 46 في الباب الثامن، أما الباب التاسع والأخير فقد صدرت المادة رقم 92 والمادة رقم 110.

المبحث الرابع : دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية

إن إصرار الاتحاد الأوروبي على عقد شراكة مع الجزائر جاء نتيجة لعدة دوافع سواء من الطرف الجزائري أو الأوروبي كما تخلله عدة عراقيل وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أولهما الدوافع والثاني العراقيل

المطلب الأول : دوافع الشراكة الأوروجزائرية

نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية جاءت المبادرة الأوروبية للشراكة مع الجزائر والتي لم تأتي من فراغ بل لعدة دوافع

الفرع الأول: دوافع الطرف الأوروبي

"لقد اتسمت العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي دائما بالترابط بفعل أن هذا الأخير يشكل الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة لها ، إضافة إلى عوامل أخرى كالتاريخ والموقع القريب من أوروبا ، والموقع الاستراتيجي الذي تزخر به الجزائر حيث تعد بوابة إفريقيا وقلب منطقة المغرب العربي الكبير وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية حيث يستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة." (والي، صفحة ص338)

- "احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلد المتوسطية عن طريق خطة لمحاربة الإرهاب وذلك وفق نظرة الاتحاد الأوروبي بأن امن الاتحاد الأوروبي من أمن البحر الأبيض المتوسط خاصة أن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال التسعينات". (الموسوي، 2005، صفحة ص169)
- "اقتحام أسواق جديدة بسبب كثرة إنتاجها وتصريف فوائضها.
- الانفجار السكاني الذي يدفع بملايين البشر الهاربين من الفقر وشح الموارد وانعدام الأمن والحرية، الى الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من خطر زعزعة الاستقرار الاقتصادي وهذا التوازن الديمغرافي والأقوامي فيها، لذلك تسعى أوروبا إلى إيجاد نظم كفيلة بضبط وتوطين المهاجرين في مناطقهم من خلال دعم التنمية في دول جنوب وشرق المتوسط ." (رقايقية، 2015، صفحة ص58)
- "تسعى أوروبا إلى جذب أموال النفط السائلة البترو- دولارات للاستثمار في أراضيها". (رقايقية، 2015، صفحة ص59)

الفرع الثاني: دوافع الطرف الجزائري

- "الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوروبية سواء بصورة مستقلة أو في صيغة مشروعات مشتركة وذلك للاستفادة من نقل التكنولوجيا في إنعاش الاقتصاديات الوطنية وتطوير الاستثمارات المحلية مما يتيح المزيد من فرص العمل ويحد من مشكلة البطالة." (رقايقية، 2015، صفحة ص62)
- "من بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة كذا ورغبتها في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات." (كنوش و قورين، 2006، صفحة ص4)
- "المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار في مختلف الميادين ، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ." (مفتاح و بن سمينة، 2006، صفحة ص52)

المطلب الثاني : عراقيل الشراكة الأوروجزائرية

"رأى الاتحاد الأوروبي أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الفعال الذي يخدم مصالحه وذلك بالاستفادة من ثرواتها وموقعها الجغرافي ، في حين أن الجزائر كانت في وضع يتسم بتأخر في جميع الميادين ، ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية وعراقيل أخرى يمكن إجمالها في :

- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إمكانية تدهور استثمار الأجانب نتيجة لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.
- إن إجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر وأول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية بعد 3 سنوات على أن تلغى الرسوم تماما مع حلول العام الثاني عشر وهذه الرسوم هي مصدر دخل للخزينة وتمثل نوعا من الحماية لبعض المنتجين المحليين.
- إن تحرير سعر الصرف بحلول سنة 2017 سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز
- كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدءا من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل ." (أغراب و سجاد، 2006، صفحة ص91)

خلاصة:

تناول الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية والتي تعتبر عملية تبادل تجاري بين دول العالم المختلفة باعتبار أن أي دولة لا تستطيع الاعتماد على نفسها كليا لتحقيق اكتفائها وهذا ما يقودنا إلى الأهمية البالغة للتجارة الخارجية والتي قسمت العمل دوليا وفق لظروف كل دولة وإمكاناتها وهذا ما جعل الدول والحكومات توليها أهمية بالغة ولقد لعبت التكتلات الاقتصادية ومنها الشراكة الأورومتوسطية دورا كبيرا في توسيع مجال التجارة الخارجية ، كونها تضم عدة دول أعضاء أوروبية ومتوسطية تهدف إلى الوصول لمصالحها الخاصة فأوروبا تقضي للحفاظ على هيمنتها وتوسيع نفوذها ، أما الدول المتوسطية فهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من حالة التخلف ومما لاشك فيه أن للشراكة آثار سلبية وايجابية على الطرفين ، وقد صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ببروكسل في 2001/12/19 وتم التوصل إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 بفلنسيا (اسبانيا) وقد تضمن الاتفاق 110 بند وارتكز على الجانب التجاري بالإضافة إلى جوانب أخرى كالتعاون الاقتصادي والتقني ، وقد كان وراء إبرام هذا الاتفاق عدة دوافع من الطرفين والتي من أهمها تحقيق أهداف الاتحاد أوروبي ومصالحه الاقتصادية وتوسيع منطقة نفوذه، في حين أن الجزائر واجهت عدة عراقيل منها انعدام الهياكل القاعدية ومشاكل اجتماعية وأمنية .

الفصل الثاني

تمهيد:

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بغرض تهيئة المناخ الاقتصادي وتسهيل تنفيذ الاتفاق ومساعدة الجزائر في الدخول التدريجي إلى منطقة التبادل الحر، ودعم الإصلاحات الهادفة للتوجه لاقتصاد السوق ومنحها مخصصات مالية ضمن برنامج ميدا لضمان تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية، ومن هنا وجب الوقوف على أهم الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وكذا على المبادلات التجارية (الصادرات و الواردات) ومدا تأثر ميزانها التجاري وقد قمنا بدراسة أهم هذه النقاط في هذا الفصل من خلال أربع مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الثاني: إصلاحات الجزائر المتعلقة بقطاع التجارة وشروط نجاح الشراكة

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

المبحث الرابع: آثار الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية من 2010 إلى 2022

المبحث الأول: الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

بعد عدة جولات تخللها جملة من المفاوضات لإنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية بهدف زيادة دعم برامج التنمية الاقتصادية فإحداث منطقة للتبادل الحر وبالخصوص للجزائر له أهداف مالية وأهمها الدعم المالي الذي يخصص للجزائر مع وجود هدف أساسي وهو اجتذاب رساميل أوروبية واستثمارها.

المطلب الأول: منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبرنامج ميدا

تسعى اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلى إقامة منطقة تبادل حر بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي عبر حلقة الوصل المالية بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة وبين الجزائر ودول الاتحاد بصفة خاصة عن طريق المبالغ التي تعتبر إعانة من الطرف الأوروبي ودعم للطرف الجزائري.

الفرع الأول: منطقة التبادل الحر

"يتم بمقتضى إنشاء منطقة التبادل الحر الأوروبية الجزائرية إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الطرفين مع احتفاظ كل طرف بالسياسة التجارية التي يراها مناسبة إزاء بقية أقطار العالم" (رقايقية، 2015، صفحة ص142)

"كما تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة، فأوروبا مثلا أو الاتحاد الأوروبي يمثل ثقلا اقتصاديا هاما بينما الجزائر تعد من الدول النامية فاقتصادها واجه أزمات مختلفة كانت بدايتها الصعبة بعد الأزمات البترولية سنة 1986م، يليها أزمة المديونية التي خنقت كل مبادرات الخروج من الأزمة، وزادت الطين بله الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر مما زاد في تدهور الأوضاع الاقتصادية" (رميدي، 2007، صفحة ص700)

"إن المفاوضات الجزائرية الأوروبية كانت جد طويلة ومعقدة ولا إخلاف بالنسبة لإنشاء منطقة تبادل حر كهدف بل يكمن الاختلاف في نسب التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية" (زديك، صفحة ص174)

الفرع الثاني: برنامج ميدا

"تم إنشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1996 الذي يحدد كيفية تسير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 7 أفريل 1998 ليعدل مرة أخرى في سنة 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 27 نوفمبر 2000، يهتم البرنامج بالمجالات التالية:

- إجراء التعديلات الهيكلية ويتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.
- مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص والمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق بـ:

- إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.
- تحسين مستوى التكوين المهني.
- إنشاء مراكز استشاري للمؤسسات الاقتصادية
- تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

... فبرنامج ميدا هو الأداة المالي الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، حيث تم تخصيص مبلغ3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط) من الفترة 1995 إلى 1999 في إطار برنامج ميدا1، في حين تم رفع الاعتمادات المالية في الفترة بين 2000 و2006 إلى 5.4 مليار أورو في إطار ميدا2" (الزيتوني، 2011/2010، صفحة ص77، 78)

"يأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين، حيث يأخذ البعد الأول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة وهنا يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي أما البعد الثاني فهو جهوي أين يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي والتي تتحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ويركز برنامج ميدا على ثلاث أولويات مرتبطة بصورة وثيقة بالشراكة ودعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة وهذه الأولويات هي:

- دعم التحول الاقتصادي: والهدف الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة ودلك عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة بعد التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز دعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي: ويتمثل الهدف في تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي." (عديسة، 2016، صفحة ص27، 28)

وبالنسبة للجزائر فقد خصص لها في إطار برنامج ميدا1 مقدار 57 مليون أورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي (3000 مؤسسة) بهدف تحسين مستوى تنافسيتها ومساعدتها للتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، وخصص مبلغ38 مليون أورو لإعادة الهيكلة الاقتصادية والخوصصة بالإضافة إلى برنامج خاص بالمنظمات غير الحكومية والدي خصص له مبلغ5 مليون أورو لتقوية القدرات العلمية لجمعيات مساعدة الطفولة وحماية البيئة. وفي إطار برنامج ميدا2 وفي الفترة من 2000-2004 وصلت الاعتمادات إلى 232.8 مليون أورو، ولكن نجد المبالغ المدفوعة فعلا هي 74.7 مليون أورو، وفي الفترة من 2005-

2006 خصص مبلغ 106 مليون أورو. وفيما جدول يوضح الاعتمادات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا1 و2. (الزيتوني، 2011/2010، صفحة ص79)

الجدول رقم01: الاعتمادات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا

الوحدة: مليون أورو

السنوات	ميدا1		ميدا2						
	1999-1995		2000	2001	2002	2003	2004	2000-2004		05-06
	P	E						P	E	
الجزائر	30.2	164	30.2	60	50	41.6	51	74.7	232.8	106

المصدر: (الزيتوني، 2011/2010، صفحة ص79)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاعتمادات الممنوحة بين سنتي 1995 و1996 وصلت إلى 164 مليون أورو لم تدفع منها إلا 30.2 مليون أورو، بينما اعتماد سنوات 2000-2004 وصل 232.8 مليون أورو لم يدفع منها سوى 74.7 مليون أورو، وكانت اعتمادات 2005-2006 مليون أورو. (الزيتوني، 2011/2010، صفحة ص79)

المطلب الثاني: التعاون المالي الأوروجزائري

في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي يعد الجانب المالي الأهم سواء تعلق الأمر بالمساعدات المالية أو القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار

الفرع الأول: التعاون المالي للفترة 1995-2006

وقد تميز بوضع برامج مالية تعاونية نذكر منها:

أولا: برنامج ميدا

وقد تم التطرق إليه في المطلب السابق وفيما يلي جدول يوضح مجالات التعاون الممولة من قبل مخصصات مالية لبرنامج ميدا1

الجدول رقم02: مجالات التعاون الممولة من قبل مخصصات مالية لبرنامج ميدا 1 للفترة 1996-1999

مجالات التعاون	المبلغ	التوزيع
دعم التحول الاقتصادي	129	%79
تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من طرف BEIلتمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي	10.75	
دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)	57	
دعم إعادة الهيكلة الصناعية	38	
دعم تحديث وتطوير القطاع المالي	23.25	
تسهيل التعديل الهيكلي	30	%18
تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي بدعم المنظمات الغير حكومية D.S.G	5	%3
المجموع	164	%100

المصدر: (لاغة، 2019/2018، صفحة 40)

الجدول رقم03: مجالات التعاون المالي والمشاريع المدرجة في إطار برنامج ميدا2 للفترة 2000-2006

مجالات التعاون والمشاريع المدرجة ضمن نطاقها		المبلغ المخصص	البرامج الاستدلالية الوطنية للفترة 2000-2006						
			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
دعم التنمية والإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق	برنامج إصلاح قطاع لابريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	17	17						
	برنامج مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة P3A	40				15		20	5
	تحديث وزارة المالية	10				10			
	برنامج دعم برامج التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد	50			50				
	تطوير الإدارة العمومية	10							10
تكريس دولة القانون، ومحاربة الفقر	برنامج دعم وسائل الإعلام	05	05						
	دعم وتحديد سلك امن الوطني	18.2	8.2						
	إصلاح قطاع العدالة	15					15		
	تنمية المناطق المتضررة بالإرهاب	30				16	14		
	دعم المنظمات غير الحكومية	10						10	
	التنمية الريفية	14							11
التعليم والتكوين	برنامج دعم تأهيل قطاع التكوين المهني	60	60						
	برنامج تمبوس Tempus	08							
	إصلاح قطاع التربية الوطنية	17				04	04		
الهياكل القاعدية وحماية البيئة	تسيير النفايات الصلبة	05					17		
	دعم برامج تطوير الهياكل القاعدية (المياه والنقل)	40					05	20	20

المصدر: (لاغة، 2019/2018، صفحة ص42، 43)

في الفترة من 2000-2001 توزعت المخصصات المالية لدعم التنمية والإصلاحات الاقتصادية لتمويل قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بـ17 مليون أورو، في حين وزعت مخصصات تكريس دولة القانون ومحاربة الفقر لتمويل برنامجي دعم وسائل الإعلام بـ5 مليون أورو ودعم وتحديد سلك الأمن الوطني بـ8.2 مليون أورو بينما مخصصات دعم التعليم والتكوين ثالث الحصة الأكبر لتمويل برنامج دعم قطاع التكوين المهني بـ60 مليون أورو، أما في الفترة من 2002-2004 توزعت المخصصات لدعم التنمية والإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحول إلى اقتصاد السوق لتمويل برنامج مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة بـ15 مليون أورو في سنة 2003 وتمويل تحديث وزارة المالية بـ 10 مليون أورو في نفس السنة. في حين مخصصات تكريس دولة القانون ومحاربة الفقر خصص لتمويل تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب لسنتي 2003 و2004 بـ 16 و14 مليون أورو على التوالي، وزعت مخصصات التعليم والتكوين لإصلاح قطاع التربية الوطنية وخصص لها مبلغ 4 مليون أورو لسنة 2003 و4 مليون أورو لسنة 2004. أما الهياكل القاعدية وحماية البيئة فقد دعمت تمويل تسيير النفايات الصلبة بـ17 مليون أورو، ودعم برامج تطوير الهياكل القاعدية للمياه وانتقل بـ 5مليون أورو.

الفترة من 2005-2006 وزعت مخصصات دعم التنمية والإصلاحات الاقتصادية ومرافقة عملية التحويل إلى اقتصاد السوق لتمويل برنامج مرافقة تطبيق اتفاق الشراكة بـ 20 مليون أورو سنة 2005 و5 مليون أورو سنة 2006 ، وكذا برنامج تطوير الإدارة العمومية بـ 10 مليون أورو سنة 2006، وبالنسبة لمجال تكريس دولة القانون ومحاربة الفقر فقد تم تمويل ودعم المنظمات غير الحكومية بـ10 مليون أورو سنة 2005.

آخر مجال وهو الهياكل القاعدية وحماية البيئة فمن مخصصاته تم تمويل دعم برامج تطوير الهياكل القاعدية (المياه، النقل) بـ20 مليون أورو لسنة 2005 و20 مليون أورو لسنة 2006.

ثانيا: التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار

"قدر إجمالي القروض التي تحصلت عليها الجزائر من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة1995-2005 حوالي 1405 مليون أورو من أصل 6471.6 مليون أورو مخصصة للشركاء المتوسطيين" (لاغة، 2019/2018، صفحة ص45)

الفرع الثاني: التعاون المالي للفترة 2007-2013

تميزت ببرنامجين الأداة الأوروبية للجوار والشراكة IEVP، وبرنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة P3A، وبرنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة P3A

أولا: الأداة الأوروبية للحوار والشراكة

"دخلت حيز التنفيذ 2007 والتي استمر العمل بها في الفترة الممتدة 2007-2013 وخصص لها مبلغ 283.8 مليار أورو، وقد تم تمويل هذه الآلية لما قيمته 197 مليون أورو لمجال دعم التنمية الاقتصادية ما يعادل 58.3% من قيمة الدعم الأوروبي

وبلغت النسبة 7.4% من إجمالي المساعدات المالية الأوروبية ما يعادل 27 مليون أورو في مجال إصلاح العدالة والحوكمة ثم يليها مجال تطوير الخدمات العامة بـ66.5% مليون أورو ما يعادل 18.2%، حيث وجهت هده المبالغ للتعليم العالي إصلاح وتنظيم القطاع الموارد المائية والتطهير، وبالنسبة لدعم حماية البيئة وحماية البيئة وحماية الموروث الثقافي فخصص لها مبلغ75.5 مليون أورو ما يعادل 20.6%". (لاغة، 2019/2018، صفحة ص46، 47)

ثانيا: برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة

"برنامج صدر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 17 جويلية 2006 ثم إمضاء بتاريخ 5 ديسمبر 2007، حددت فترة إنجازه من فيفري 2009 إلى غاية ديسمبر 2011، وخصص له مبلغ قدره 10 مليون أورو، مصمم من أجل دعم الإدارة الجزائرية وجميع المنشآت المساهمة في تنفيذ اتفاق الشراكة عن طريق نقل الخبرة، المساعدة التقنية وأدوات العمل الضرورية لتحقيق أهداف الاتفاق" (لاغة، 2019/2018، صفحة ص47).

الفرع الثالث: التعاون المالي للفترة 2014-2020

تجسد التعاون المالي لهذه الفترة عن طريق الآلية الأوروبية للجوار، التي حلت محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وقد تم تخصيص ما بين 221 و227 مليون أورو كمساعدات مالية للجزائر منها 148 مليون أورو مخصصة لدعم الحوكمة، حماية البيئة والمناخ. (لاغة، 2019/2018، صفحة ص49، 50).

المبحث الثاني: الإجراءات المرافقة التي باشرتها الجزائر لإنجاح الشراكة

تبنت الحكومة الجزائرية إصلاحات عديدة بغية إنجاح الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وبالخصوص المنافسة العالمية في ظل العولمة والتي جعلت الجزائر تتخذ إجراءات مختلفة لصالح المؤسسات من أجل تحسين كفاءة أدائها وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الإجراءات، حيث في المطلب الأول سنتحدث عن الإجراءات التنظيمية وفي المطلب الثاني نتطرق إلى الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة

المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة

إن التباين الذي يميز الطرفين الجزائري الذي يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات تعيشها المؤسسات والطرف الأوروبي المتطور تكنولوجيا وفنيا وماليا وله قدرة تنافسية عالية، يتطلب توفر شروط وإجراءات لضمان نجاح هذا الاتفاق ومن بين هذه الشروط نذكر: (مراد، الصفحات ص300-3003)

- تأهيل المؤسسات الجزائرية.
- تأهيل المحيط.

- تأهيل التكوين.

الفرع الأول: تأهيل المؤسسات

ويعني تحضي وتكييف المؤسسة وفق متطلبات التبادل الحر والتكييف مع التحولات الاقتصادية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي ولذلك يجب مراعاة ما يلي:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- الاهتمام بالتصدير والاندماج في السوق الدولي.

كما يتوقف نجاح التأهيل على عدة إجراءات منها:

- تجديد أساليب التنظيم والإنتاج والاستثمار والتسويق.
- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة الشاملة والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالميةISO.
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- التحكم في حجم ونوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.
- تجديد التجهيزات وتحديث تقنياتها والتي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية.(مراد، الصفحات ص300-303)

الفرع الثاني: تأهيل المحيط

وتتمحور إجراءاته في:

- إعادة النظر في محيط المؤسسة وذلك بتجديد وظيفة لإنتاج وظيفة التسويق ووظيفة التمويل وفق قواعد اقتصاد السوق.
- تهيئة مناخ استثماري محفز من خلال القضاء على البيروقراطية وإدخال المرونة على قوانين الاستثمار.
- تجديد وتوسيع شبكات المواصلات.
- تطوير قطاع النقل وتحسين البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية.
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي الذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي. (مراد، صفحة ض304، 305)

الفرع الثالث: تأهيل التكوين

وفي هذا المجال يجب اتخاذ الإجراءات التالية: (مراد، صفحة ص306)

- التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر الذي يدفع المؤسسة للمنافسة والإنتاج بالمقاييس الدولية.
- إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث العلمي.
- تكوين أخصائي في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للموصفات الدولية ISO.
- ضرورة التعاون مع الشركاء الأوروبيين من خلال إسهامهم في برامج التكوين والرسكلة الموجهة لعمال المؤسسة في سياق تعزيز دورهم كشركاء ماليين وفنيين.

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة

مست الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قطاع التجارة وذلك لمواجهة انعكاسات منطقة التبادل الحر، حيث تتمثل هذه الإصلاحات في سن جملة من النصوص الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري ومن أهم هذه النصوص نذكر (شواشي، 2018/2017، الصفحات ص117-120):

- مراجعة القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالسجل التجاري.
- تأطير المهن والنشاطات التجارية التي تستوجب تشريعات خاصة للقانون 04-02 المؤرخ في جوان 2004 المضمن القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.
- وبالنسبة للإصلاحات التي مست مجال المنافسة تم إصدار الأمر 06/95 المؤرخ في 1995/01/25 ونظرا لعدم وضوح الإجراءات والقواعد التي جاءت بها دفعت المشرع إلى إصدار الأمر 03/03 المؤرخ في 2003/06/19 والذي يلغي القانون السابق.
- ومن أهم ما قامت به السلطات في مجال الإصلاحات المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات باستحداث إطار مؤسساتي جديد ومن أهم الهيئات التي تم استحداثها نذكر:

1. إنشاء صندوق خاص بترقية الصادرات: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 06 جوان 1996 ويعتبر بمثابة قناة قانونية يتم من خلالها تمرير مساعدات الدولة المخصصة لدعم الصادرات ويتم منح دعم الدولة من خلال هذا الصندوق إلى كل مؤسسة مقيمة في الجزائر وتنشط في مجال التصدير، حيث يتكفل بتعويض المصدرين التكاليف دراسة الأسواق الخارجية وتكاليف دراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

2. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وأنشئت عام 1996 برأس مال قدره 450 مليار دينار جزائري تتكون من 10 مساهمين (5 بنوك و5 شركات تأمين) وتقوم بـ: تأمين قروض التصدير،تأمين الائتمان المحلي، تأمين المعارض، تحصيل الديون.
3. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم327/96 المؤرخ في 1996/10/01 ويعتبر هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.
4. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: أنشئت هده الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي174/04 المؤرخ في 2004/06/12 وتقوم بـ:
   - تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ.
   - تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة.
   - إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
   - متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات والمعارض والعروض والصالونات.
   - مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

وغيرها من المهام التي حددها المرسوم رقم 313/08 المؤرخ في 2008/10/05 المتمم للمرسوم أعلاه. (شواشي، 2018/2017، الصفحات ص117-120)

المبحث الثالث: انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

تميز القرن الواحد والعشرين بالانفتاح الاقتصادي بين الدول وكان من أهم مخرجاته التكتلات الاقتصادية المنشأة وكذلك التجمعات الاقتصادية ومناطق للتجارة الحرة، الأمر الذي أجبر الدول النامية ومنها الجزائر مواكبة هذا المسار بالقيام بإصلاحات شاملة للوصول إلى معايير العولمة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سارعت الدول المتقدمة والدول الأوروبية إلى طرح مجموعة من مبادرات الشراكة مع الدول النامية وبلدان شمال إفريقيا.

من خلال هذا المبحث سندرس أهم انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري الايجابية منها والسلبية وكذلك أثرها على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الانعكاسات الايجابية للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

تمثل اتفاقية الشراكة سلاح ذو حدين للجزائر فقد انعكست عليها إيجابا وكذلك سلبا على اقتصادنا الوطني ومنطقة التبادل الحر فمن بين الانعكاسات الإيجابية هو "حصول الجزائر على الدعم المالي والتقني حيث خصص الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 1995 وسنة 1999 يقدر بـ 4.685 مليار أورو في إطار برنامج MEDA للتعاون المالي ... كما وعد الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة بإجراء استثمارات هامة تستفيد منها الجزائر ... إنشاء منطقة التبادل الحر سيؤدي إلى فتح أسواق جديدة للصادرات الجزائرية تتميز بالضخامة والقدرة الشرائية العالية، مما يحتم على المنتوج الجزائري لضرورة تحسينه لمواجهة المنافسة العالية وهو ما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية تأهيل وإصلاح مخططات الإنتاج، خاصة بانفتاح الاقتصاد الجزائري على الدول الأوروبية في ظل السوق المشتركة" (والي، صفحة 352،351).

من أهم النقاط الايجابية التي استفادت منها الجزائر والفرص المتاحة لها من محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نذكر منها:

- "احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظريتها الأوروبية.
- اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات وتكنولوجيات الحديثة وبالتالي استفادة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من التكنولوجيا التي تمتلكها دول الاتحاد الأوروبي واستخدامها في تطوير الإمكانيات الإنتاجية وتطوير نوعية المنتجات والخدمات.
- إن اتفاق الشراكة سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ يشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للأجانب عموما والأوروبيين خصوصا، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- وضع المؤسسات الجزائرية أمام الأمر الواقع، المتمثل في المنافسة الشرسة للمؤسسات الأوروبية مما يشجعها ويحثها على تجسيد أدائها ورفع الكفاءة الإنتاجية، وخلق مزايا نسبية تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها." (دحمان، 2011/2010، صفحة ص107)

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

بالنسبة للانعكاسات السلبية فهي واضحة بسبب تكافؤ الأطراف حيث أنها غالبا ما ستكون لمصلحة الطرف الأقوى وهو الاتحاد الأوروبي "ففي الوقت الذي تسعى الجزائر كغالبية الدول النامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في استقطاب الاستثمارات الأوروبية، يهتم الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى بالتعاون الاستراتيجي والأمني ليحمي مصالحه الحيوية من تنامي الجريمة المنظمة في الضفة الجنوبية" (والي، صفحة ص 352).

ومن أهم النقاط السلبية التي عانت منها الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية النامية والسائرة في طريق النمو نذكر منها:"

- الوضع غير المتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية.
- المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة لا تخضع للمعايير الدولية.
- بما أن الاقتصاد الجزائري ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية.
- الجزائر لا تملك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
- ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال.
- حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية." (بوضياف و نوري، صفحة ص180)

"والفكرة الأساسية التي يمكن استنتاجها تتعلق بالخاصية غير التناظرية (عدم التكافؤ) لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وأهم خاصية لهذه الاتفاقيات فيما تتضمنه من قيام الجزائر بتحرير التجارة من جانب واحد وفتح الأبواب أمام استيراد المنتوجات المصنعة فدخول حيز التطبيق لهذا الاتفاق يعني تطبيقا لتدمير جمركي من طرف واحد للحماية إزاء السلع الأوروبية، وبدون مقابل مماثل من طرف الاتحاد الأوروبي ما دام أن أغلبية السلع المصنعة لها نفاذ حر نحو أسواق الاتحاد الأوروبي، وكل الآثار تسمح برفع الصادرات بدون أية مشكلة، بينما تكوين منطقة التبادل الحر تترجم بطريقة وصورة مؤكدة بارتفاع حجم الواردات" (زايري، صفحة ص75).

المبحث الرابع: آثار الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية من 2010 إلى 2022

كان للشراكة الأوروجزائرية والإصلاحات الجذرية التي قامت بها الجزائر كان لهما أثر كبير في تنشيط التجارة الخارجية، خصوصا مع بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تعني دمج لأسواق العالم في حركة السلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال. سنقوم في هذا المبحث بدراسة مدى الأثر الذي تركته الشراكة على التجارة الخارجية في الجزائر وذلك بتسليط الضوء على كل من تطور الواردات، الصادرات وكذلك الميزان التجاري وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2022.

المطلب الأول: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الواردات الجزائرية من 2010 إلى 2022

كما هو معروف أن الجزائر تحاول تحقيق الاكتفاء الذاتي لكنها ما تزال بعيد على تحقيق هذا وتحتاج لبعض الوقت وكذلك إلى إصلاحات كبيرة ومن خلال الجدول الموالي سنوضح تطور الواردات خلال الفترة 2010-2022

الجدول رقم 04: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957	46197	44632	35547	37683	39007

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات الموجودة بـ (بوبقرة و بن يونس، 2021، صفحة ص323،327) و (النشرة الاحصائية الثلاثية، 2021) و (المالية)

من خلال هذا الجدول يمكننا رؤية تطور وارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 ويمكننا توضيحها أكثر من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم 01: مخطط بياني للواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليون دولار

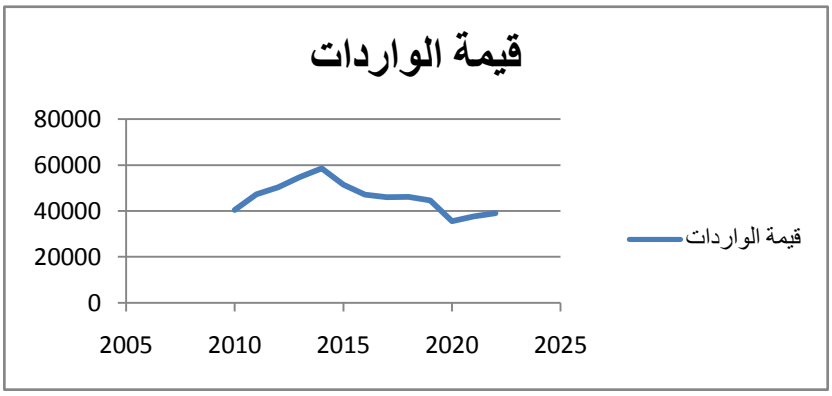

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المسجلة في الجدول 04

بالنظر إلى المعطيات المسجلة في الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن نسبة الواردات في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث بلغت أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة وقد بلغت 58580 مليون دولار وقد بلغت السنة التي قبلها قيمة 54852 مليون دولار، وكانت أدنى قيمة لها في سنة 2010 وبلغت 40473 مليون دولار وارتفاع نسبة الواردات يفسره تخفيض معدل القيمة الجمركية بسبب اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية الذي يعفي الواردات الجزائرية من القيمة الجمركية وقد سجلت قيمة الواردات انخفاض نوعا ما بعد سنة 2014، حيث قدرت قيمة الواردات بـ 51501 مليون دولار سنة 2015 لتعاود الارتفاع بشكل طفيف سنة 2018 إلى 46197 مليون دولار بينما كانت تقدر بـ 45957 مليون دولار سنة 2017.

"ولقد قدرت قيمة الواردات خلال سنة 2019 بـ 44632 مليون دولار بينما بلغت 35547 مليون دولار سنة 2020" (النشرة الاحصائية الثلاثية، 2021). ولقد كان لضبط الواردات وتخفيضها عدة إجراءات متبعة من طرف الجزائر، "من جهة أخرى،

تواصلت خلال 2022 بخطوات سريعة وواثقة، سياسة تنظيم وتخفيض الواردات بهدف حماية الإنتاج الوطني والحد من استهلاك احتياطات الصرف، ما سمح بالحفاظ على توازن في واردات السلع، التي يتوقع أن تبلغ 38.7 مليار دولار نهاية سنة 2022.

وتم تحقيق هذه النتائج بفضل اتخاذ عدة إجراءات تمثلت على وجه الخصوص في وضع خرائط للإنتاج الوطني حيث تم إحصاء ما يقارب 419 ألف منتوج وطني وقرابة 13600 مستورد وما يقارب 5500 مصدر.

بالإضافة إلى ذلك تم إعادة تنظيم نشاط الاستيراد لعملية إعادة البيع على الحال من خلال تخصص المستوردين حسب شعب النشاطات المتجانسة.

وهكذا انتقل عدد المستوردين من قرابة 43000 مستوردا إلى أقل من 13600 مستورد في 2022 ما يمثل تراجعا بـ 68%." (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

"بالمقابل فقد حققت واردات الجزائر خلال الأشهر التسعة من 2023 ما قيمته 4289.1 مليار دينار أو ما يعادل 31.893 مليار دولار، مقابل 4202.4 مليار دولار في الأشهر التسعة من 2022، أو ما يعادل حوالي 31.248 مليار دولار (الخبر، 2024)

ولقد كان للجزائر عدة موردين من مناطق جغرافية مختلفة يمكن إيجازها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

الوحدة مليون دولار أمريكي

المناطق الاقتصادية	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE	دول أمريكا	دول عربية	دول أوربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	40473
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	47247
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	50376
2013	28724	10623	6965	3466	2414	1213	1029	594	55028
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	58580
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	51702
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	47089
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	46059
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	46197

المصدر: (شليحي، 2020، صفحة ص106)

وللتوضيح أكثر يمكننا قراءة الجدول من خلال مخطط دائرة نسبية لهيكل الواردات المدرج فيما يلي:

الشكل رقم 02 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

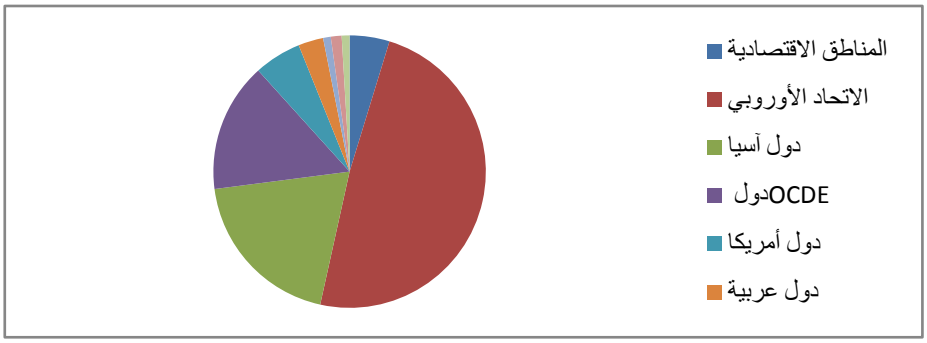

المصدر: من إعداد الطالبتين من بالاعتماد على الجدول رقم 05

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ تنوع جغرافي للواردات الجزائرية من كافة القارات والمناطق في العالم وقد حاز الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد من حيث الواردات فقد حافظ على الصدارة على مدار سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لواردات الاتحاد الأوروبي ما يقارب 29684 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي ما يعادل 50.6% من إجمالي الواردات الجزائرية في هده السنة أي أنها تحوز على نصف الواردات وهدا ما يعتبر هيمنة أوروبية على الأسواق الجزائرية، لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وقد سجلت أقل نسبة لها سنة 2017 بقيمة 20298 مليون دولار على الرغم من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

وحسب الجدول نلاحظ أن المرتبة الثانية للواردات الجزائرية كانت من نصيب الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين مسجلة نسبة 21.5% من إجمالي الواردات سنة 2014 ودلك بقيمة 12619 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، ثم تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي كمرتبة ثالثة كأعلى نسب للموردين حيث سجلت نسبة 14.4% وذلك سنة 2014 من إجمالي الواردات وقد حلت في المرتبة الرابعة دول أمريكا الجنوبية بعدها الدول العربية كمرتبة خامسة وقد حلت الدول المغاربية وكذلك الإفريقية في المراتب الأخيرة بنسبة 1.25%و0.75 % على التوالي سنة 2014 التي كانت فيها أعلى قيمة للواردات الجزائرية الإجمالية وذلك بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية والنسيج، وقد كان لارتفاع التعاملات مع الاتحاد الأوروبي عدة أسباب كان أهمها دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ وكذلك قرب المسافة عكس الدول الإفريقية التي كان بعد المسافة فيها وارتفاع أسعار النقل أحد أسباب ضعف المعاملات، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فترجع أسباب ضعف المعاملات فيها إلى المشاكل السياسية وغلق الحدود مع المغرب بالإضافة إلى تشابه في المنتوجات. وقد ازدادت نسبة المعاملات مع الدول العربية ببطئ وتحسن طفيف وذلك راجع لدخول الجزائر في منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2009.

المطلب الثاني: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الصادرات الجزائرية من 2010 إلى 2022

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الريعية للسعي من أجل تطوير صادراتها وتنويعها والخروج من كونها دول تعتمد على البترول والغاز لأن هدا المصدر سيؤول للزوال مع الوقت وهدا ما سندرسه وسنرى حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم 06: هيكل الصادرات خلال الفترة 2010 إلى 2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	57.762	56.143	1.619
2011	73.804	71.662	2.140
2012	72.620	70.571	2.048
2013	65.823	63.662	2.161
2014	61.172	58.362	2.810
2015	35.138	33.081	2.057
2016	29.698	27.917	1.781
2017	35.132	33.203	1.930
2018	41.783	38.953	2.830
2019	35.824	34.124	1.700
2020	34.700	31.800	2.900
2021	39.281	34.281	5.000
2022	57.000	50.000	7.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات الموجودة في (مصطفى، 2021، صفحة ص137) و (الصادرات)

من خلال هذا الجدول يمكننا مراقبة تطور قيم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 ويمكننا توضيحها أكثر من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم 03: مخطط بياني للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

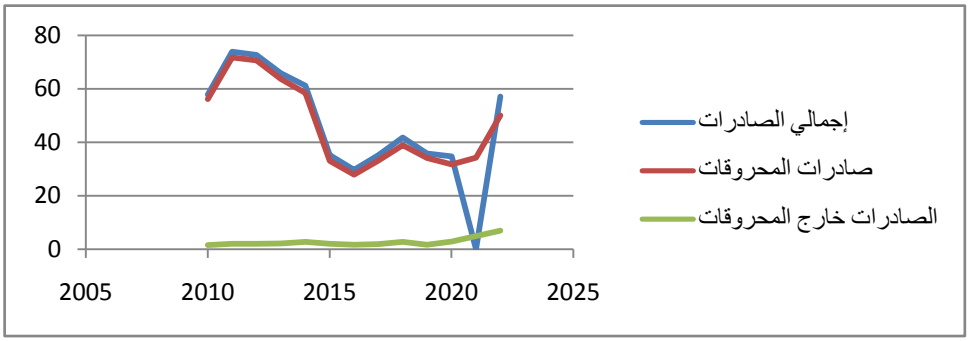

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات المسجلة في الجدول رقم 06

بالنظر إلى المعطيات المسجلة في الشكل والجدول السابقين نرى أن قيمة إجمالي الصادرات في تذبذب حيث قدرت أعلى نسبة لها خلال هذه العشرية 73.804 مليار دولار أمريكي سنة 2011 بينما قدرت أدنى نسبة لها بـ 29.69 مليار دولار أمريكي سنة 2016. وكانت تشكل صادرات المحروقات حصة الأسد منها فقد شكلت نسبة 97.20% من إجمالي الصادرات أي ما يقارب 56.1 مليار دولار سنة 2010 وكانت هذه أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بينما قدرت بـ 38.9 مليار دولار في سنة 2018 بنسبة 93.23% وهي أدنى نسبة من إجمالي الصادرات وكان سبب انخفاض صادرات هذه المحروقات راجع لانخفاض أسعارها في السوق العالمية بسبب حالة عدم الاستقرار التي سادت في العالم أنذاك واللجوء إلى الصادرات خارج المحروقات.

وبالنظر إلى المخطط نلاحظ ضعف كبير للصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات الإجمالية وكذلك صادرات المحروقات، فقد وبلغت 1.619 مليار دولار في سنة 2010 مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت 56.143 مليار دولار خلال نفس السنة أي ما يقدر بـ2.80 % من إجمالي الصادرات وقد شكلت تذبذبا بين نزول وصعود خلال فترة الدراسة وقد سجلت 2.830 مليار خلال سنة 2018 كأعلى نسبة أي ما يقدر بـ 6.77% من إجمالي الصادرات وهذا بعد جهد جهيد من طرف الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات والنهوض بها خصوصا بعد تراجع أسعار النفط بسبب الأوضاع التي سادت في العالم من حالة عدم استقرار وحروب وانتشار لوباء كوفيد 19 (كورونا)، حيث "سجلت الجزائر قفزة غير مسبوقة في الصادرات خارج المحروقات التي ينتظر أن يبلغ 13 مليار دولار هذه السنة، أي 10 أضعاف ما كانت تمثله قبل 3 عقود، لتسير بذلك، وبخطى واثقة نحو تنويع اقتصادها والتحرر من التبعية للريع النفطي فبفضل السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة، تطبيقا لبرنامج وتوجهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، سياسة تعطي الأولوية للنجاعة وتسعى لتحقيق نمو مستدام خدمة للأجيال القادمة، نجحت الجزائر في رفع صادراتها خارج المحروقات، منذ سنة 2021 لتنتقل هذه الصادرات إلى 7 ملايير دولار السنة الماضية، مقابل أرقام تتراوح بين 1.3 و1.8 مليار دولار سنويا خلال العقود السابقة.

لقد تمكنا ولأول مرة من رفع التصدير من 1.7 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار في 2021، ثم إلى 7 مليار دولار في 2022 بارتفاع سنوي قدره 30% حسب ما قاله الرئيس تبون خلال زيارته الأخيرة إلى روسيا، مؤكدا العمل على بلوغ 13 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات خلال السنة الجارية (2023).

فخلال الـ11 شهرا الأولى من 2022 فاقت الصادرات خارج المحروقات 10% من إجمالي الصادرات وهو ما يمثل سابقة تاريخية، حيث نجحت الجزائر في تصدير منتجاتها إلى جميع بقاع العالم" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023).

"استنادا إلى تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، الخاص بحصيلة التجارة الخارجية والتبادلات التجارية للسلع، فقد بلغت الصادرات الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023، ما قيمته 5554.5 مليار دينار أو ما يعادل 41.302 مليار دولار، مقابل 6753.2 مليار دينار خلال الفترة نفسها من 2022 أو ما يعادل 50.214 مليار دولار" (وأعمال، 2024). ونلاحظ رغم تراجع قيمة الصادرات الإجمالي خلال السنوات الأربعة الأخيرة بسبب تفشي وباء كورونا وما نتج عنه من إجراءات احترازية كغلق الأسواق ونقص الطلب إلا أن قيمة الصادرات خارج الحر وقات سجل قفزة نوعية من سنة 2019 بقيمة 1.7 مليار دولار إلى 7 مليار دولار سنة 2022 وهدا راجع للسياسة الاقتصادية الجديدة التي انتهجها رئيس الجمهورية مند توليه الحكم سنة 2019. ولقد كان هناك تنوع في الصادرات خارج المحروقات وفي ما يلي جدول يوضح هيكل هذه الصادرات وتنوعها:

الجدول رقم 07: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات		المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2010	القيمة	305	165	1089	0	27	33	1619
	النسبة%	18.84	10.19	67.26	0	1.67	2.04	100
2011	القيمة	357	162	1495	0	36	16	21.40
	النسبة%	16.68	7.57	69.86	0	1.68	0.75	100
2012	القيمة	314	167	1519	1	30	18	2048
	النسبة%	15.33	8.15	74.17	50	1.46	0.88	100
2013	القيمة	402	108	1608	0	25	18	2161
	النسبة%	18.60	5	74.41	0	1.16	0.83	100
2014	القيمة	323	110	2350	2	15	10	2810
	النسبة%	11.49	3.91	83.63	0.07	0.53	0.35	100
2015	القيمة	239	105	1685	0	17	11	2057
	النسبة%	11.62	5.10	81.92	0	0.83	0.53	100
2016	القيمة	327	84	1299	0	53	18	1781
	النسبة%	18.36	4.72	72.94	0	2.97	1.01	100
2017	القيمة	349	73	1410	0	78	20	1930
	النسبة%	18.08	3.78	73.05	0	4.04	1.03	100
2018	القيمة	373	92	2242	0	90	33	2830
	النسبة%	13.18	3.25	79.22	0	3.18	1.16	100

المصدر: (مصطفى، 2021، صفحة 139)

من خلال الج دول الخاص بهيكل الصادرات خارج المحروقات نلاحظ أنه يتكون من ستة (6) مجموعات شكلت التجهيزات الفلاحية الحلقة الأضعف، حيث كانت منعدمة خلال أغلب السنوات ما عدا سنتي 2012 و 2014 حيث بلغت قيمة صادراتها 1و2 مليون دولار على التوالي وهي قيم جد ضعيفة مقارنة مع صادرات المواد النصف مصنعة والتي شكلت طيلة سنوات الدراسة نسبا عالية مقارنة مع باقي المجموعات، حيث بلغت 2350 مليون دولار أي ما يمثل 83.6% سنة 2014 كأعلى قيمة لها ثم عاودت النزول إلى 1685 مليون دولار في السنة الموالية، وقد شكلت باقي المجموعات تدبدبا بين صعود ونزول فقد كانت صادرات المواد الغذائية تشكل المرتبة الثانية من مجموع الصادرات خارج المحروقات، تليها المواد الأولية كرتبة ثالثة، حيث

شكلت نسبة تتراوح بين 3.25% خلال سنة 2018 و 10.19% سنة 2010 أما صادرات التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فقد شكلت نسبا ضئيلة مستقرة نوعا ما خلال فترة الدراسة. "تصدرت الأسمدة الجزائرية المرتبة الأولى في قائمة المواد المصدرة بـ 1.7 مليار دولار يليها الحديد والصلب بأزيد من 500 مليون دولار ثم شعبة الاسمنت بحوالي 400 مليون دولار وشعبة مواد التنظيف التي حققت صادرات بأكثر من 48 مليون دولار مقابل 1 مليون دولار ومنتوجات أخرى متنوعة، وذلك خلال 2021، كما تعرف صادرات التمور الجزائرية رواجا كبيرا في الأسواق العامية بصادرات قاربت 80 مليون دور سنة 2021. فقد أقر بعض الخبراء أن الجزائر تملك القدرات لبلوغ صادرات بـ 13 مليار دولار خارج النفط والغاز" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023).

ولقد نجحت الجزائر بالحصول على زبائن عدة من مناطق جغرافية متعدد وفيما يلي جدول لأهم العملاء الاقتصاديين للجزائر

الجدول رقم 08: الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

الوحدة مليون دولار أمريكي

المناطق الاقتصادية	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE	دول أمريكا	دول عربية	دول أوربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2010	28009	4082	20278	2620	694	10	1281	79	57053
2011	37307	5168	24059	4270	810	102	1586	146	73489
2012	39797	4683	20029	4228	958	36	2073	62	71886
2013	41277	4697	12210	3211	797	52	2639	91	64974
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	62886
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	34668
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	30026
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	35191
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	41168

المصدر: (شليحي، 2020، صفحة ص100)

وللتوضيح أكثر سنستعين بالمخطط المدرج أدناه

الشكل رقم 04 : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

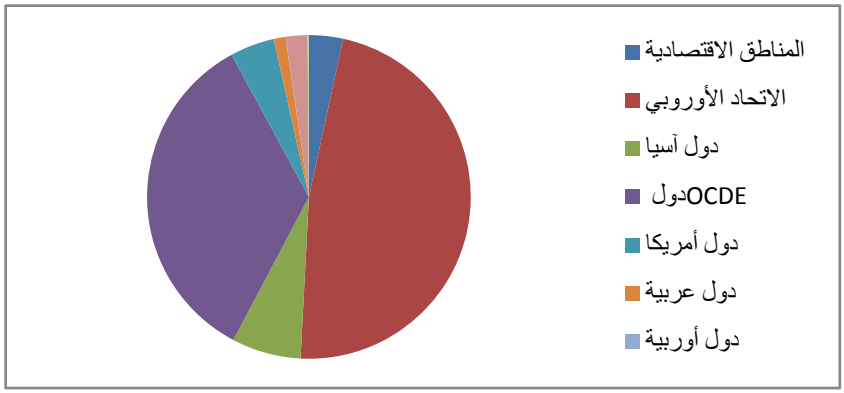

المصدر: من إعداد الطالبتين من بالاعتماد على الجدول رقم 08

من الشكل الخاص بهيكل الصادرات وتوزيعها الجغرافي نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين بالنسبة للجزائر فقد حقق المرتبة الأولى كأحد أهم زبائن الجزائر خلال كل سنوات الدراسة فقد ارتفعت قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي تدريجيا فقد حققت أعلى نسبة لها سنة 2013 بقيمة 41.277 مليون دولار أي ما يعادل 63.52% من إجمالي الصادرات الجزائرية بينما انخفضت قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي سنتي 2016 و 2017 بشكل كبير تقريبا إلى النصف حيث وصلت إلى 17.221 مليون دولار و 20.386 مليون دولار على التوالي وه ذا الانخفاض راجع لانخفاض أسعار البترول وحققت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية من حيث أهم الزبائن فقد حقق نسبة 18.79% سنة 2013 من إجمالي الصادرات بينما كانت المرتبة الثالثة لأهم زبائن الجزائر من نصيب الدول الآسيوية حيث حقق نسبة 7.22% سنة 2013 من إجمالي الصادرات.

المطلب الثالث: آثار الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري من 2010 إلى 2022

"يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما وواردتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري" (ملوك، 2018/2017، صفحة ص 124)، وهذا المطلب سندرس مدى تأثير الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري وذلك ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم 09: حجم تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	57762	73804	72620	65823	61172	35138	29698	35132	41783	35824	34700	39281	57000
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51501	47089	45957	46197	44632	35547	37683	39007
الميزان التجاري	17289+	26557+	22244+	10971+	2592+	16363-	17391-	10825-	4414-	8808-	847-	1598+	17993+

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات بالجدولين 04 و06

من خلال الجدول نلاحظ تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 فقد حقق فائض في عدد من السنوات وعجز في سنوات أخرى ولتبسيط هذه الرؤية يمكننا الاستعانة بالمخطط المدرج أدناه:

الشكل رقم 05: مخطط بياني لتطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليار دور أمريكي

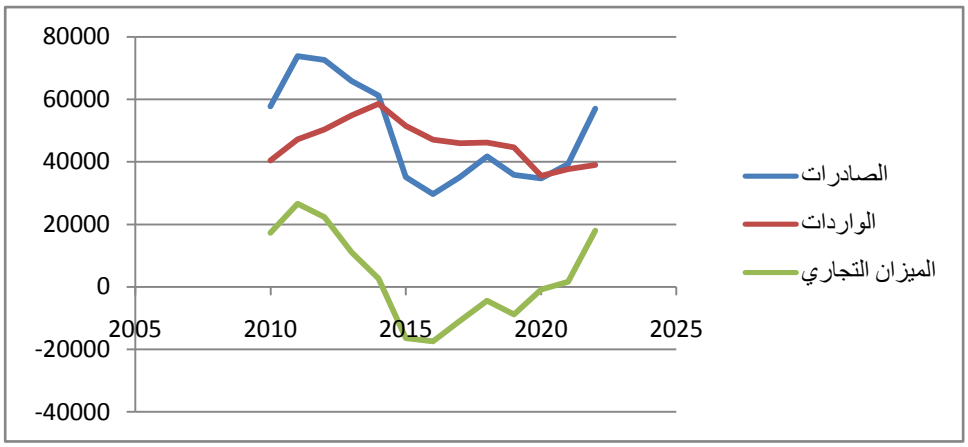

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات بالجدول رقم 09

نلاحظ تذبذبا في الميزان التجاري حيث حقق فائض في السنوات الأولى من الدراسة حيث وصلت إلى الذروة في سنة 2011 وقدرت قيمة الفائض بـ 26557 مليون دور وقد حققت الجزائر خلال هذه الفترة انتعاش كبير اقتصاديا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات وكذلك اللجوء للصادرات خارج المحروقات، لكن هذا الانتعاش لم يتواصل فقد بدأ بالانخفاض ابتداء من سنة 2012 حيث كانت القيمة المسجلة في الفائض 22244 مليون دولار لتصل إلى 2592 مليون دولار سنة 2014 وهذا بفضل فتح أسواق جديدة والدخول في منطقة التبادل الحر وهذا كان من أهم النقاط الايجابية التي عادت على الجزائر بالإيجاب ،

وقد سجل الميزان التجاري عجز في سنة 2015 بقيمة -16363 مليون دولار، وصل إلى أعلى قيمة للعجز في سنة 2016 وقدرت بقيمة -17391 مليون دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار المحروقات بسبب انكماش الطلب.

عاودت قيمة الميزان التجاري بالارتفاع والتعافي نوعا ما على الرغم من أنه سجل عجز بقيمة -4414 مليون دولار وذلك سنة 2018.

"بلغ عجز الميزان التجاري الجزائري 1.23 مليار دولار في أول شهرين من عام 2020، مقابل 686.51 مليون دولار في نفس الفترة من 2019، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 79.16%" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

"سجل الميزان التجاري للزائر خلال الأشهر الـ11 الأولى من السنة الماضية 2022 فائضا بقيمة 18.1 مليار دولار، متجاوزا بذلك التقديرات الرسمية التي كانت تتوقع فائضا بـ17.7 مليار دولار للسنة بأكملها.

وأوضح المدير الفرعي لمتابعة ودعم الصادرات بوزارة التجارة وترقية الصادرات، عبد اللطيف هواري للإذاعة الجزائرية أن الميزان التجاري بلغ خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2022 مستوى –جد إيجابي–، حيث سجل فائضا بقيمة 18.1 مليار دولار، بعدما حقق السنة الماضية (2021) فائضا بـ 1.8 مليار دولار" (وكالة الانباء الجزائرية، 2023).

وحسب آخر الإحصائيات "فيما يتعلق بالميزان التجاري، فقد سجل فائضا خلال الفترة من جانفي إلى نهاية سبتمبر 2023، بقيمة 1265.4 مليار دينار جزائري، بما يعادل 9.410 مليار دولار، مقابل 2550.8 مليار دينار جزائري خلال الفترة نفسها من 2022، أو ما يعادل 18.967 مليار دولار" (وأعمال، 2024).

خلاصة:

بعد توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أخذ الجانب الاقتصادي والمالي النصيب الأكبر من اهتمام الجزائر، فقد تم الاتفاق على إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين والتي تحسن القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وتقود إلى مبادئ اقتصاد السوق، كما تم الاتفاق على منح مساعدات مالية في إطار التعاون المالي مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميدا1 وميدا2 من الفترة 1996 إلى 2006 ثم الآلية الأوروبية للجوار والشراكة من 2007 إلى 2013 ثم الآلية الأوروبية للجوار من 2014 إلى 2020، وقد تبنت الجزائر عدة إصلاحات منها المتعلقة بقطاع التجارة والتي تمثلت معظمها في ترقية التجارة الخارجية وخصوصا المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، ولإنجاح هذه الشراكة اتبعت شروط منها تأهيل المؤسسات والمحيط والتكوين ورغم الإصلاحات والشروط المتبعة لإنجاحها إلا أن انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري لم تكن بالإيجابية بنسبة عالية كما كان متوقع منها والخلل ليس في الشراكة وإنما في الاقتصاد الجزائري الهش والذي يعتمد في صادراته على المحروقات وذلك ما أدى إلى فائض في الميزان التجاري في فترة ارتفاع أسعار البترول 2022 وعجز في فترات انخفاضه نظرا لعدم اهتمام الجزائر بالصادرات خارج إطار المحروقات.

الخاتمة

لم يكن باستطاعة الجزائر أن تكون بمعزل عن التطورات الحاصلة في العالم فقد كانت مجبرة على مسايرته والسير في الطريق التي تمنحها المزيد من التقدم والتفوق، فقد كانت الشراكة الأورومتوسطية إحدى أهم التكتلات الاقتصادية في العصر الحديث التي جمعت بين طرفين غير متكافئين اقتصاديا، فكان يجب على الطرف الأضعف الاستفادة من هذه الفرصة للحصول على مكانة ضمن السوق العالمية.

من الأهداف الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية هو الوصول إلى حالة الاستقرار العالمي وكذلك خلق منطقة مشتركة للتبادل الحر تعمل على تحقيق الرفاهية والازدهار لكلا الطرفين، بالإضافة إلى تبادل الثقافات بين دول العالم وتحقيق الانفتاح الاقتصادي للوصول إلى أعلى مستويات للتنمية، وكانت هذه الأهداف الدافع لتوقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا في سنة 2002 باسبانيا.

هناك العديد من الفرص التي تمنحها هده الشراكة للجزائر وتمنحها أهمية وسط المجتمع الدولي كتوفير رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير الكفاءات والاطلاع على آخر الابتكارات التكنولوجية واكتسابها، زيادة فرص الدخول للأسواق الأوروبية وكذلك زيادة فرص العمل ما يمكن من القضاء على نسبة البطالة.

يبدو أن الاقتصاد الجزائري تنتظره عده صعوبات باعتبار أن الانفتاح على الأسواق الأوروبية ينتج عنه زيادة في المنافسة وهذا ما سينعكس على اقتصادنا عموما والتجارة الخارجية خصوصا وهذا ما تم طرحه كإشكالية رئيسية لبحثنا.

وللقضاء على هده الصعوبات والمخاوف قدم الاتحاد الأوروبي عدة مزايا ومساعدات عبر عدة برامج كان أهمها برنامج ميدا1 وميدا2، في حين حاولت الجزائر من طرفها القيام بعدة إصلاحات لاقتصادها للوصول لتحرير التجارة وتحسين إنتاجيتها والرفع من جودتها، إلا أن الجزائر لم ترقى بعد لمستوى العولمة الاقتصادية، حيث ظلت في تبعية شبه تامة للسلع الأوروبية. ومن هذا المنطلق يمكننا القول أننا استطعنا الخروج من هذه الدراسة بمجموعة من النتائج يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية في العصر الحديث يتم بين أطراف غير متكافئة اقتصاديا، أي بين الدول المتقدمة والدول النامية عكس ما كانت عليه سابقا.
- ✓ تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات تعاون إلى اتفاقيات شراكة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانة الجزائر اقتصاديا وجغرافيا.
- ✓ عدم تكافؤ حجم الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حيث أن أوروبا تستحوذ على أكثر من 50% من الصادرات الجزائرية والواردات عكس الجزائر التي لا تكاد تذكر صادراتها خارج المحروقات التي نسبة ضئيلة جدا وهذا ما يؤكد أن اتفاقية الشراكة لم تعمل على النهوض بالصادرات خارج المحروقات إلى الأحسن.
- ✓ ضعف القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في السوق الأوروبية.
- ✓ لتحقيق الأهداف المسطرة من اتفاقية الشراكة وجب الدفع بالاستثمار الأجنبي وتشجيعه بالجزائر ومرافقة المؤسسات وذلك بتوفير المناخ المناسب لذلك.

- ✓ هيمنة أوروبية على السوق الجزائرية واجتياح السلع الأوربية للسوق يليها الدول الآسيوية، حيث أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأساسي للجزائر قبل توقيع الاتفاقية.
- ✓ لم يكن نمو الواردات بسبب اتفاقية الشراكة وإنما بسبب البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.
- ✓ تطور الصادرات خارج المحروقات كان بسبب السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وليس بدعم وإيعاز من الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال هده النتائج يمكننا نفي الفرضية التي تقول أن النهوض بالاقتصاد الجزائري إلى مستوى أحسن كان بسبب اتفاقية الشراكة، تأكيد الفرضية القائلة أن عدم التوازن بين طرفي الاتفاق يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، ونفي الفرضية التي أقرت زيادة في طبيعة المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ومما سبق يمكننا القول بأن نجاح الشراكة المتكافئة بين الطرفين يعتمد أولا وقبل كل شيء على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط ، ويمكننا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري إلى مصاف الكبار نذكر منها:

- ✓ إقامة توأمة بين المؤسسات الاقتصادية لزيادة الاحتكاك وبالتالي اكتساب الخبرات.
- ✓ ضرورة دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات كون صادرات المحروقات ثروة آيلة للزوال.
- ✓ ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ المناسب لها.
- ✓ تنويع الأسواق التي تتجه لها صادراتنا.
- ✓ تشجيع قطاعات الزراعة والصناعة.
- ✓ إعادة النظر في بنود اتفاقية الشراكة وقراءة ما بين السطور لتحقيق نتائج أفضل كونها لم توفر لنا إضافة كافية.
- ✓ ضرورة الانفتاح على أسواق أخرى والعمل على خلق تكتلات من شأنها تحقيق مصالحنا أكثر كالسوق العربية والإفريقية.
- ✓ خصخصة الشركات.
- ✓ ضبط الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني.
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحقيق هده التوصيات يحقق كل ما تطمح الجزائر للوصول إليه من آفاق مستقبلية التي نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ تحقيق مبدأ المساواة بين الطرفين الأوروبي والجزائري وذلك من خلال التفكيك الجمركي ونسب التبادل التجاري.
- ✓ تحسين نوعية وجودة السلع الجزائرية والقدرة على المنافسة في السوق العالمية.

- ✓ زيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات والحد من الاعتماد على المحروقات كمصدر لتحقيق الفائض في الميزان التجاري.
- ✓ دعم العملة الوطنية وتقويتها.
- ✓ تطور الاقتصاد الوطني بدعم البنى التحتية وإنشاء شركات ومصانع منتجة.
- ✓ تكوين مؤسسات منتجة للكفاءات العلمية ودلك بدعم من الجامعات ومراكز التكوين المهني.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: بالنسبة للمقالات

1- الطاهر شليحي. (2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020). مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، مج21 (ع01)، ص106.

2- بلقاسم زايري. السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (ع03)، ص 75.

3- بناصر جبارة، و أحمد خير الدين لعلالي. (2022). دراسة تحليلة لتطور الميزان التجاري الجزائري للفترة من 1995 إلى 2020. مجلة الابداع ، مج12 (ع2)، ص314.

4- زهرة مصطفى. (2021). واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، مج 05 (ع 02)، ص137.

5- شهرة عديسة. (2016). دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية -الجزائرية-. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (ع19)، ص27، 28.

6- فيصل بهلولي. (2013). التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث الاقتصادي (ع01)، ص158.

7- نادية والي. (بلا تاريخ). الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري. المجلة النقدية ، ص338.

8- ناصر بوبقرة، و تيفالي بن يونس. (2021). التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية. مجلة دفاتر بوادكس ، مج 10 (ع 01)، ص323، 327.

9- ناصر مراد. (بلا تاريخ). متطلبات نجاح اتفاق الشراكة الاوروجزائرية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، ص300-3003.

10- ياسين بوضياف، و منير نوري. أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاصلاحات الاقتصادية الواقع والطموح. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ع16، ص171.

ثانيا: بالنسبة للكتب باللغة العربية

1- أحمد يوسف دودين، و مصطفى يوسف كافي. (2019). التكتلات الاقتصادية الدولية (المجلد ط1). عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

2- الطاهر زديك. الشراكة الأورومتوسطية حافز لاحياء التكتلات الاقتصادية الجزائر نمودجا . عمان: دار الأيام.

3- خالد أحمد فرحان المشهداني. (2017). التجارة الخارجية من منظور علمي متقدم (المجلد ط1). دار الأيام.

4- ضياء محمد الموسوي. (2005). العولمة واقتصاديات السوق الحرة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5- علي عبد الوهاب، و أسامة أحمد الفيل. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

6- فاطمة الزهراء رقايقية. (2015). الشراكة الأورومتوسطية (رهانات، حصيلة وآفاق - التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة-) (ط1). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

7- محمد براق، و سمير ميموني. (2007). آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري (بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006). سطيف ، جامعة فرحات عباس: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي.

8- مصطفى محمد عمر. (2014). التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية (المجلد ط1). القاهرة: طيبة للنشر والتوزيع.

9- موسى سعيد مطر، و وآخرون. (2001). التجارة الخارجية. عمان: دار الصفاء للنشر.

10- وسيلة السبتي، و شمس علوي. (2019). التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية (المجلد ط1). دار الأيام.

ثالثا: بالنسبة للمؤتمرات والمحاضرات

1- أحمد دحمان. (2011/2010). أثر اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري. مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس.

2- رزيقة أغراب، و نادية سجاد. (2006). محتوى الشراكة الأوروجزائرية. سطيف، جامعة فرحات عباس.

3- سائب الزيتوني. (2011/2010). انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ميدا. الجزائر، جامعة الجزائر3.

4- صالح مفتاح، و دلال بن سمينة. (2006). اتفاق الشراكة الأوروجزائري (الدوافع، المحتوى، الأهمية). سطيف، جامعة فرحات عباس.

5- صبرينة كهينة لاغة. (2019/2018). تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصناعية في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية مع بناء تصور للنموذج الأنسب للعشرية القادمة. جامعة الجزائر 3.

6- عاشور كنوش، و حاج قويدر قورين. (2006). أثر المشروع الأورومتوسطي على فرص بناء نظام للتجارة الالكترونية في الجزائر. سطيف، جامعة فرحات عباس.

7- عبد الوهاب رميدي. (2007). آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري. سطيف، جامعة فرحات عباس سطيف: مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي.

8- عثمان ملوك. (2018/2017). انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري للجزائر للفترة 2005-2016. أدرار، جامعة أحمد دراية.

9- فاطمة شواشي. (2018/2017). دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية . مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10- مراد خروبي. (2015/2014). الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية. باتنة، جامعة الحاج لخضر.

11- نجاح منصري. (2015/2014). أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية. بسكرة، جامعة محمد خيضر.

12- نور عبد الحسين محمد النجار. (2023). تنويع هيكل الصادرات وأثره في الميزان التجاري -تجارب دول مختارة-. كربلاء، جامعة كربلاء.

13- وليد عابي. (2019/2018). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر-. سطيف، جامعة فرحات عباس.

رابعا: بالنسبة للمواقع الالكترونية

1- الخبر. (15 04, 2024). مال وأعمال (قيمة فائض الميزان التجاري حتى نهاية سبتمبر 2023). (صواليلي حفيظ، المحرر) تاريخ الاسترداد 20 05, 2024، من http://www.elkhabar.com.

2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (بلا تاريخ). مقدمة عامة حول اتفاق الشراكة. تاريخ الاسترداد 24 05, 2024، من http://www.caci.dz.

3- بنك الجزائر، رقم 55. (سبتمبر, 2021). تاريخ الاسترداد 11 05, 2024، من http://www.bank-of-algeria.dz.

4- مال وأعمال. (15 04, 2024). قيمة فائض الميزان التجاري حتى سبتمبر 2023. (صواليلي حفيظ، المحرر) تاريخ الاسترداد 24 05, 2024، من http://www.elkhabar.com.

5- وزارة التجارة وترقية الصادرات. (بلا تاريخ). احصائيات وحصائل. تاريخ الاسترداد 24 05, 2024، من http://commerce.gov.dz.

6- وزارة المالية. (بلا تاريخ). وضعية التجارة الخارجية خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2021. تاريخ الاسترداد 24 05, 2024، من http://dgpp.mf.gov.dz.

7- وكالة الأنباء الجزائرية. (27 04, 2020).

8- وكالة الأنباء الجزائرية. (23 12, 2022). تاريخ الاسترداد 11 05, 2024، من http://www.aps.dz/ar/.

9- وكالة الانباء الجزائرية. (15 01, 2023). تم الاسترداد من http://www.aps.dz/ar/.

10- وكالة الأنباء الجزائرية. (19 06, 2023). تاريخ الاسترداد 06 05, 2024، من http://www.aps.dz/ar/.